



اثر الإيرادات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي في العراق للمدة (2003 – 2023)

أ. د. فرحان محمد حسن الذبحاوي
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
farhanm.aldbhawwy@uokufa.edu.iq

الباحثة: شذى مظلوم عباس
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
EconomicsShatha.madlim@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الإيرادات العامة، سواء كانت ضريبية أم غير ضريبية، على عملية إعادة توزيع الدخل القومي في العراق خلال فترة معينة. إذ يُعد تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاقتصادية من أبرز أهداف السياسات المالية، لا سيما من خلال آليات الموازنة العامة التي تستند إلى تحصيل الإيرادات وتوجيهها نحو الإنفاق العام العادل. وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي باستخدام بيانات إحصائية رسمية تغطي الفترة من (2003 إلى 2023)، مع التركيز على بنية الإيرادات ومصادرها ومدى كفاءتها في دعم الفئات ذات الدخل المحدود. أظهرت نتائج البحث أن هنالك علاقة غير مستقرة بين حجم الإيرادات العامة وفعالية إعادة توزيع الدخل، حيث أن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية أدى إلى تقلبات في السياسات المالية، مما انعكس إلى حد ما على العدالة في التوزيع. كما تبين أن الإيرادات الضريبية لم تُستخدم بشكل فعال كأداة لإعادة التوزيع بسبب ضعف النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات، الدخل القومي، الاقتصاد العراقي



The impact of revenues on the redistribution of national income in Iraq

Shatha Madlim
University of Kufa, Faculty of
Administration and
EconomicsShatha.madlim@gmail.com

Farhan Muhammed Al dhabhawi
University of Kufa, Faculty of
Administration and Economics
farhanm.aldbhawwy@uokufa.edu.iq

Abstract

This study aims to examine the impact of public revenues—both tax and non-tax—on the redistribution of national income in Iraq over the period from 2003 to 2023. Achieving social justice and reducing income inequality are among the primary goals of fiscal policy, especially through the mechanisms of the general budget, which relies on revenue collection and equitable public spending. The research adopts an analytical approach, utilizing official statistical data to assess the structure and efficiency of revenue sources in supporting low-income groups.

The findings indicate an unstable relationship between the volume of public revenues and the effectiveness of income redistribution. Heavy reliance on oil revenues has led to fluctuations in fiscal policies, negatively affecting the fairness of income distribution. Additionally, the tax system in Iraq has not been effectively utilized as a redistributive tool due to its structural weaknesses and the lack of equitable taxation.

The study recommends diversifying public revenue sources, strengthening a progressive tax system, and ensuring a balanced approach to revenue and expenditure that promotes equitable income distribution and improves the living standards of disadvantaged populations.

Keywords: *revenues, national income, Iraqi economy*



المقدمة

تُعد العدالة في توزيع الدخل القومي أحد أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، ولا يمكن تحقيقها دون وجود سياسة مالية فعّالة تعتمد على مصادر إيرادات مستدامة تُوجه نحو الإنفاق العام بطريقة عادلة. في العراق، تُشكّل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للمالية العامة، مما يعرض الاقتصاد لتقلبات حادة تؤثر بشكل مباشر على آليات إعادة توزيع الدخل. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في دراسة أثر هذه الإيرادات، بأنواعها المختلفة، على العدالة التوزيعية للدخل القومي خلال العقد الماضي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

ما مدى قدرة الإيرادات العامة، في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، على تحقيق إعادة توزيع عادل للدخل القومي في العراق، في ظل ضعف التنوع الاقتصادي وغياب الإصلاح الضريبي الفعّال؟

ثانياً: أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على العلاقة بين الإيرادات العامة وأهداف العدالة الاجتماعية، وذلك عبر تحليل مدى كفاءة الدولة في توظيف هذه الإيرادات لتحقيق إعادة توزيع عادل للدخل القومي. إذ يسعى البحث إلى تقييم دور الدولة في توجيه الموارد المالية نحو الفئات الفقيرة والمهمشة، بما يحقق التكافل الاجتماعي ويقلل من الفجوات الاقتصادية. كما تتجلى أهمية البحث في تقديم مجموعة من المقترحات والمعالجات التي من شأنها الإسهام في تحسين كفاءة توزيع الإيرادات العامة، وتبني سياسات مالية أكثر عدالة واستدامة، بما يعزز من استقرار المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2003-2023).
2. تقييم مدى تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على عملية إعادة توزيع الدخل.
3. تشخيص أوجه القصور في النظام المالي العراقي فيما يتعلق بالعدالة التوزيعية.



4. اقتراح حلول وسياسات مالية بديلة لتعزيز العدالة الاجتماعية.

رابعاً: وفرضية البحث:

تؤدي هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة، مع غياب التنوع الاقتصادي وضعف فعالية الإصلاحات الضريبية، إلى الحد من قدرة الدولة على تحقيق إعادة توزيع عادل للدخل القومي في العراق.

خامساً- الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة من عام 2003 إلى عام 2023، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية مهمة أثرت في بنية الإيرادات.

الحدود المكانية: تتركز الدراسة على جمهورية العراق بجميع محافظات.

سادساً: - منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل البيانات المالية ذات العلاقة بالإيرادات العامة وتوزيع الدخل في العراق ضمن إطار الموازنة العامة. مع التركيز على هيكل الإيرادات العامة ومدى انعكاسها على العدالة في التوزيع الدخل، من خلال مراجعة البيانات الرسمية والتقارير الاقتصادية الوطنية والدولية، دون اللجوء إلى نماذج كمية أو أدوات قياسية.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

المطلب الأول:- مفهوم توزيع الدخل القومي - طرق قياسه

أولاً:- مفهوم توزيع الدخل القومي

يحتل توزيع الدخل موقعاً مهماً في العملية الاقتصادية، وهناك اختلافات حادة من الناحية الفكرية تنصب على الموقف من توزيع الدخل، ومنذ القدم يؤثر موضوع توزيع الثروة والدخل مشاكل



وخلافات في كل المجتمعات البشرية¹، وتوزيع الدخل Income Distribution يعني في علم الاقتصاد، توزيع الدخل القومي بين عوامل الانتاج التي تشترك في خلق هذا الدخل، والذي يكون على شكل أجور، وريع، وفائدة وأرباح².

أما دراسة نظريات توزيع الدخل فتهدف الى الفلسفة التي تحكم تحليل طريقة توزيع الدخل بين عناصر الانتاج المختلفة، وتحديد الدور الذي يمكن ان يمارسه مستوى الدخل القومي في توزيع الدخل بين عناصر الانتاج، وتوضيح أثر هذا الدور في تحديد حجم الطلب الكلي، اضافة الى ابراز الاثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن طريقة التوزيع. فقد برزت اثار ونتائج اقتصادية واجتماعية، منها ايجابية وأخرى سلبية انعكست على مستوى اداء النشاط الاقتصادي، وركزت معظم النظريات الوضعية على النمو الاقتصادي، ولم تهتم بالجوانب الاجتماعية، مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة، ازدياد حجم الفجوة بين فئات المجتمع، والتفكك الاجتماعي، وبذلك فقد أدى سوء توزيع الدخل الى حصول نتائج عكسية غير مرغوب فيها.

ثانياً: تعريف توزيع الدخل القومي

معنى توزيع الدخل القومي Income Distribution الذي يقصد به الكيفية التي يقسم بها توزيع الدخل القومي بين مختلف الطبقات التي تستحق نصيباً منه على هيئة أجور وأرباح وفوائد وريع، نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية³. ويتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، حيث يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الانتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الانتاج.

¹¹ محمد الهلالي، المحاسبة الحكومية، مطبعة دار الصفاء، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002م، ص93.

² فرج عبد العزيز، سياسة توزيع الدخل في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد1، 1982، ص147.

³ جيرالد روبرت بالدوين، التنمية الاقتصادية، نظريتها، تاريخها، سياستها، ترجمة يوسف الصايغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964، ص18.



وقد لا يكون توزيع الدخل عادلاً من جهة نظرة المجتمع. أما إعادة توزيع الدخل القومي يقصد به إدخال التعديلات على التوازن الأولي للدخل القومي من خلال اقتطاع جزء من دخول الأفراد وتحويله إلى الدولة¹.

ثالثاً:- طرق قياس توزيع الدخل القومي

1- طريقة القيمة المضافة

يمكن تعريف هذه الطريقة على إنها قيمة الإنتاج النهائي لسلع والخدمات المنتجة في دول ما مطروحاً منها قيمة المستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشترت من مؤسسات أخرى، أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى ومنه هي مجموع القيم المضافة لكل مرحلة إنتاجية من كل قطاع، حيث يتم حساب هذه القيمة كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

2- طريقة الدخل

حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة من عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، أي دخول جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة. كما أن عناصر الإنتاج تتكون من أربعة عناصر: وهي الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم.

3- طريقة الإنفاق

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة وعلى أساس مستخدمها النهائي سواء كان استهلاك خاص من قبل أفراد أو عام من قبل الحكومة، أو إنفاقاً استثمارياً من قبل القطاع التجاري، أو الصافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات. فلو رمزنا للاستهلاك الخاص بالرمز C والاستثمار بالرمز I ولإنفاق الحكومي بالرمز G والصادرات بالرمز X والواردات بالرمز M وإلى الدخل القومي بالرمز GDP².

حيث: $GDP = C + G + I + X - M$

¹ حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق، جدة، 1979م، ص 82.

² رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 249، 1973.



4- التوزيع الجغرافي

حيث يتم تقسيم التوزيع الجغرافي إلى قسمين (التوزيع الشخصي للدخل) يعني توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر بغض النظر عن مصادر الدخل. أما التوزيع الوظيفي للدخل يركز على توزيع الدخل القومي حسب عوامل الإنتاج.

المطلب الثاني:- أهمية توزيع الدخل القومي

يمكن القول أن أهمية توزيع الدخل تنطلق من كونها إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سير المجتمع وتطوره، فتقارب نظرة افراد المجتمع حول هذه القضية له اثاره في استقرار المجتمع وتماسكه الاجتماعي، في حين ان اختلاف نظرة الافراد حولها، يؤدي الى تعميق التناقضات في المجتمع، وانقسامه الى طبقة اغنياء قادرة على اشباع حاجاتها المختلفة، بسبب تركيز الثروة لديها، وطبقة فقراء عاجزة عن تحقيق ذلك مما يؤدي الى احداث خللاً في منظومة القيم الاجتماعية، ويدفع باتجاه حصول التوترات السياسية في المجتمع.

ويلاقي ادخال اعتبارات عدالة توزيع الدخل اهتماماً خاصاً في الفكر الاقتصادي المعاصر في الدول النامية، نظراً للاهتمام المتزايد بعدالة توزيع الدخل والثروات لكونها قضية انسانية واجتماعية هامة في حد ذاتها ونظراً للتكامل بين انماء الدخل القومي وعدالة توزيعه تارةً، والتعارض بينهما تارة اخرى لكونهما هدفين من الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية¹. اذ تعد الدراسات التي تهتم بمسألة توزيع الدخل وما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى الفرد أو على المستوى الجماعي، ذات أهمية بالغة في الدول النامية، نظراً لكون توزيع الدخل يؤثر في معيشة الافراد والعمليات الانتاجية².

¹ خميرة بشير، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الأنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016م، ص9.

² نشأت مجيد حسن الوندائي، العلاقة بين نشاط القطاع الخاص، ونمط توزيع الدخل في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق للفترة (1971-1979) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2000م، ص20.



المطلب الثالث:-أنواع توزيع الدخل القومي

ان نظرة الى انواع توزيع الدخل وتصنيفاته تختلف تبعاً لاختلاف الدراسة وطبيعة المجتمع وتوفر البيانات وطبيعتها، مع انه يوجد تصنيفات عديدة لتوزيع الدخل¹، مثل التوزيع بحسب مصدر الدخل والذي يعطي بدايات التوزيع الوظيفي بين المجموعات الاقتصادية، او مثل التوزيع بحسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية والذي يحدد الفئات المستلمة للدخل، او التوزيع بحسب التصنيف القياسي الدولي للمهن والذي من شأنه ان يظهر التفاوت في المهارات ودرجة التعلم والتأهيل. او التوزيع بحسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي والذي يظهر التفاوت في دخول المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة². الا ان الاقتصاديين يميزون بين نوعين رئيس هما:-

1- التوزيع الشخصي للدخل.

2- التوزيع الوظيفي للدخل.

فالتوزيع الأول نظري، يرتبط بفلسفة النظام الاقتصادي، ويهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية. أما التوزيع الثاني فهو عملي، ويرتبط بعلم الاقتصاد ويتحدد بقوانينه ونظرياته ومنها نظرية القيمة، ويهتم بتحقيق الارباح، انطلاقاً من اهميتها ودورها في تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمار، ودورها في رفع معدل النمو الاقتصادي وقد تباينت المفاهيم الفلسفية والاجتماعية من جهة، وتطور أدوات التحليل الاقتصادي من جهة أخرى، اذ ركز البعض منهم على التوزيع الشخصي، فيما ركز آخرون على التوزيع الوظيفي، علماً ان هذين النوعين هما مظهرين للتوزيع ينبعان من الفكر والنظام الرأسمالي.

المبحث الثالث : الجانب العملي للمبحث

¹ راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص195.

² شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع اشارة خاصة للعراق للفترة 1988-1998، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 1999م، ص11.



الإيرادات العامة من أبرز أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، من بينها إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع. وتزداد أهمية هذا الدور في البلدان النامية، ومنها العراق، حيث تتسع الفجوة بين الدخل وتزايد نسبة الفقر والبطالة، ما يستدعي تفعيل أدوات فعالة لإعادة التوازن في توزيع الدخل.¹ وفي هذا الإطار، تبرز الإيرادات العامة (سواء النفطية أو غير النفطية)، كوسيلة لتمويل البرامج الاجتماعية والخدمات العامة التي تخفف من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.²

المطلب الأول:- تحليل تطور الإيرادات الضريبية والنفطية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في خلال المدة المدروسة

يلاحظ من الجدول (14) بعد عام (2003-2006)م، بدأ العراق بإعادة بناء مؤسساته المالية، والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة. وفي هذه المرحلة انهيار مؤسسات الدولة بعد الغزو الأمريكي. الإيرادات الضريبية والرسوم ضعيفة جداً، بسبب غياب مؤسسات الجباية وضعف السيطرة الحكومية. إذ ان الإيرادات الضرائب والرسوم بين عامي (2009-2003)م، إذ بلغت (49055545-4901961) مليون دينار، ونسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (0.1-0.5%) وهذا يدل على ضعف الجهاز الضريبي للدولة في استقطاع جزء من الدخل وإعادة توزيعها الى الشرائح الفقيرة أو على شكل خدمات. اما بين عامي (2007-2013)م، ارتفعت إيرادات الضرائب والرسوم إذ بلغت (54964850-113840079) مليون دينار، ونسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (4.1-4.9%). وذلك بسبب توسيع الوعاء الضريبي بشكل بسيط من خلال ضرائب المبيعات والرسوم الكمركية.

¹ فرحان محمد الذبحاوي، البطالة في الاقتصاد العراقي: الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 16، 2010، 43.

² فرحان محمد الذبحاوي، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، 2017، ص 131.



جدول (1) نسبة إيرادات الضرائب والرسوم الى الناتج المحلي الإجمالي (2003-2023)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار (1)	إيرادات الضرائب والرسوم (2)	نسبة إيرادات الضرائب والرسوم الى الناتج المحلي الإجمالي % (2\1)
2003	29,585,788	4,901,961	0.1
2004	53,235,358	31,521,427	0.5
2005	73,533,598	30,831,142	0.4
2006	95,587,954	49,055,545	0.5
2007	11,145,581	54,964,850	4.9
2008	15,702,606	80,641,041	5.1
2009	13,064,218	55,243,527	4.2
2010	16,206,456	70,125,921	4.3
2011	21,732,710	103,989,089	4.7
2012	25,422,549	119,817,222	4.7
2013	27,358,752	113,840,076	4.1
2014	26,642,038	97,618,556	3.6
2015	20,787,619	66,470,251	3.1
2016	19,653,635	54,409,269	2.7
2017	22,599,517	77,422,172	3.4
2018	25,130,663	106,569,833	4.2
2019	26,638,503	107,566,993	4.0
2020	22,003,404	63,199,689	2.8
2021	30,166,667	109,081,463	3.6



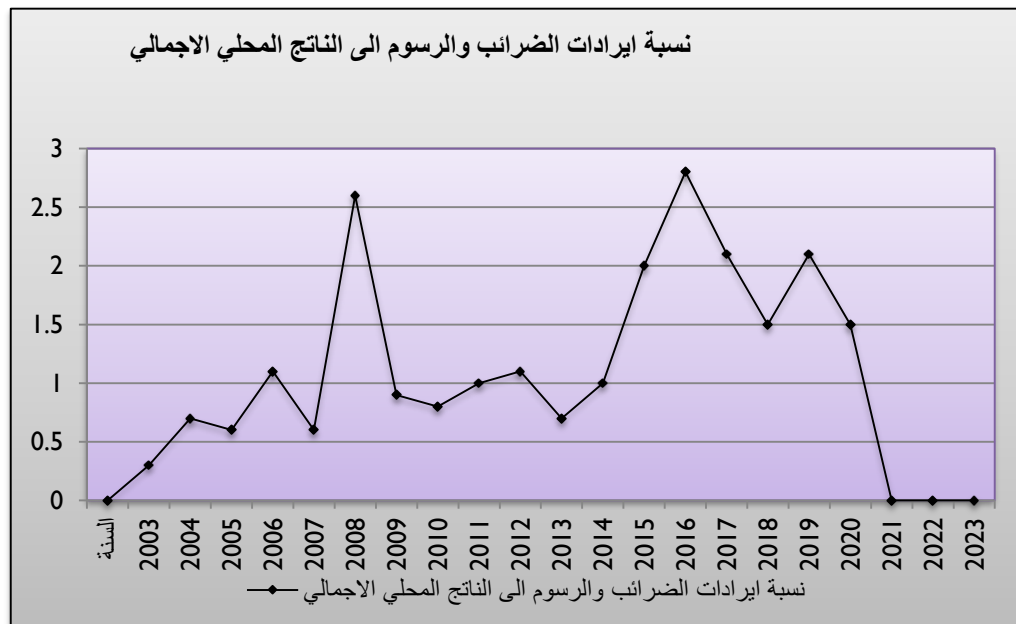
4.2	161,697,437	38,306,415	2022
0.3	10,553,400	33,217,470	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء
النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة .

اما ما بين عامي (2014-2017)م, انخفضت الإيرادات الضرائب والرسوم(77422172-97618856) مليون دينار, ونسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (3.6-3.4%), وذلك بسبب تراجع اسعار النفط نتيجة الحرب على الارهاب اثرت على النشاط الاقتصادي والاعتماد المتزايد على الضرائب غير الضرائب والرسوم.

اما ما بين عامي (2018-2023) إيرادات الضرائب والرسوم إذ بلغت (10553400-106569833) مليون دينار , ونسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (4.2-0.3%), اذ كانت الإيرادات الضرائب والرسوم متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض .

الشكل (1) نسبة الضرائب والرسوم الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: تم عمل الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

المطلب الثاني:- اثر إيرادات النفطية على إعادة توزيع الدخل القومي



بعد عام (2003)م, شهد العراق تحولاً اقتصادياً كبيراً, بعد العدوان الأمريكي , ومعتدلاً بشكل كبير على الصادرات النفطية لتمويل عملية إعادة اعمار البنى التحتية.

اما من عام (2003-2013)م, ارتفعت الإيرادات النفطية بلغت (15728386-105695825) مليون دينار, مما ساهمة في زيادة نسبة ناتج المحلي الاجمالي (40.5-53.1%), وذلك بسبب استقرار الاوضاع الاقتصادية في العراق.

اما في عام (2014)م, انخفضت الإيرادات النفطية في العراق وبنسبة (36%), بسبب أحداث داعش الارهابي مما أثره سلباً على الإيرادات النفطية وكذلك على النمو الاقتصادي.

إن استخدام الربيع النفطي في إعادة توزيع الدخل القومي له أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي اذ اعتمدت الدولة بعد عام (2003) ان تستخدم هذه الربيع بشكل نفقات سواء كانت رواتب موظفين او خدمات بنى تحتية الا ان الاعتماد على هذه الربيع في تمويل الموازنة العامة له اثر سلبي وخاصة عندما تتعرض أسعار النفط الى الانخفاض.

جدول (2) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2023)

السنة	الإيرادات النفطية (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (2)	نسبة الإيرادات النفطية الى المحلي الإجمالي % (2/1)
2003	15,728,386	29,585,788	53.1
2004	32,593,011	53,235,358	61.2
2005	39,360,064	73,533,598	53.6
2006	46,534,311	95,587,954	49.0
2007	51,949,251	11,145,581	47.6
2008	76,297,027	15,702,606	50.3
2009	50,190,202	13,064,218	39.5
2010	63,594,168	16,206,456	41.2
2011	98,241,562	21,732,710	45.1
2012	111,326,166	25,422,549	45.8
2013	105,695,825	27,358,752	40.5
2014	97,072,410	26,642,038	36.4
2015	57,654,597	20,787,619	26.3
2016	44,653,244	19,653,635	22.4
2017	65,496,776	22,599,517	29.3



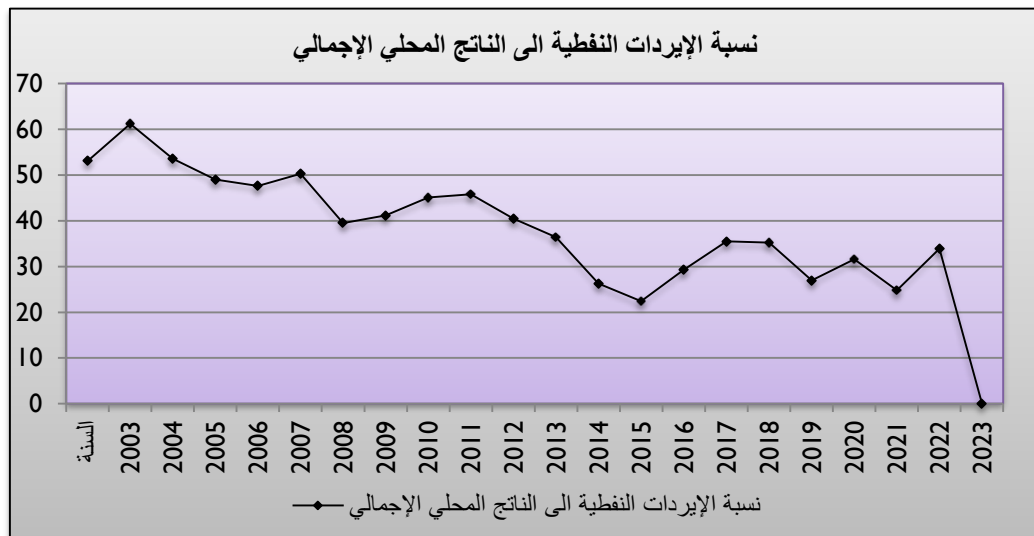
35.5	25,130,663	96,062,935	2018
35.2	26,638,503	99,216,318	2019
27.0	22,003,404	54,448,514	2020
31.6	30,166,667	95,270,298	2021
24.8	38,306,415	154,038,649	2022
33.9	33,217,470	87,612,252,	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء
النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.

أما في عام (2019)م، ارتفعت الإيرادات النفطية بلغت (99216318) مليون دينار،
وبنسبة (35.2%)، وذلك بسبب استقرار الوضع الأمني.

أما في عام (2020)م، انخفضت الإيرادات النفطية والتي بلغت (54448514) مليون دينار،
وبنسبة (27.0%)، وذلك بسبب جائحة كورونا أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية وكذلك أثر سلباً
على النمو الناتج القومي. أما من عام (2021-2023)م، زادت الإيرادات النفطية واثرت بشكل إيجابي
على نمو الناتج القومي. وذلك بسبب الاستقرار النسبي في الأوضاع الاقتصادية، وعلى الرغم من
بعض التعافي إلا أن الاقتصاد لا يزال يعاني من التقلبات، مما يؤكد على ضرورة تنوع مصادر الدخل
القومي في العراق.

شكل رقم (2) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: تم عمل الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول (2)



المطلب الثالث:- اثر إيرادات الشركات القطاع العام على إعادة توزيع الدخل القومي

أولاً: واقع شركات القطاع العام في العراق

تعود جذور الشركات العامة في العراق الى ما قبل عام (2003) إذ ورثت الحكومات المتعاقبة بعد التغيير السياسي قطاعات عامّاً كبيراً، نتيجة النهج الاشتراكي المتبع من قبل النظام السابق، إذ تهيمن الحكومات على الجزء الأكبر من القطاعات الاقتصادية داخل البلد، والذي يتمثل باحتكارها وإدارتها المباشرة للمرافق الاقتصادية والشركات العامة، إذ تمتلك معظم وزارات الدولة العراقية مجموعة من الشركات ودوائر التمويل الذاتي التي ورثت إدارتها عبر قانون الشركات العامة (22) لسنة (1997)، إذ نلاحظ من الجدول (16) بلوغ عدد الشركات العامة (159) شركة، وبلغ عدد الشركات الربحية والتي لا تعتمد على الموازنة العامة (64) شركة والجزء الأكبر من تلك الشركات هي شركات القطاع النفطي التابعة لوزارة النفط والبالغ عددها (18) شركة رابحة باستثناء (الشركات العامة للصناعات الهندسية الثقيلة) وهي الشركة الخاسرة والتي تتلقى منحة من الخزينة العامة للدولة (95) شركة ودوائر عامة وتبلغ نسبتها (59.7%) من مجموع الشركات العامة وهو ما يمثل عبئاً على الموازنة العامة وتأتي في مقدمة الوزارات الأعلى في عدد الشركات الخاسرة وزارة الصناعة والمعادن بواقع (26) شركة خاسرة، وتليها وزارة الكهرباء التي تملك (14) شركة عامة جميعها خاسرة وتتلقى منحة من الخزينة العامة، ومن ثم وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة التي تمتلك (7) دوائر وشركات ممولة ذاتياً وهي جميعها خاسرة، بالإضافة الى دوائر البلديات والماء والمجاري في المحافظات والبالغ عددها (35) دائرة جميعها دوائر خاسرة.

الجدول (3) عدد شركات القطاع العام (الربحية والخاسرة) في العراق

الوزارة أو الجهة	عدد الشركات	عدد الشركات الربحية	عدد الشركات الخاسرة
الصناعة والمعادن	29	3	26
النفط	19	18	1
الكهرباء	14	0	14
المالية	13	13	0
النقل	9	7	2
الإعمار والإسكان	7	0	7
التجارة	8	7	1
الزراعة	2	2	0
الاتصالات	3	1	2
الموارد المائية	3	3	0
الصحة	2	2	0



0	2	2	التربية
2	2	4	الثقافة
0	1	1	الشباب والرياضة
2	0	2	هيئة التصنيع الحربي
35	0	35	دوائر الماء والمجاري والبلديات في المحافظات
1	0	1	ديوان الوقف الشيعي
0	0	1	ديوان الوقف السني
رابحة			البنك المركزي العراقي
رابحة			هيئة الإعلام والاتصالات
تتلقى منحة من الخزينة العامة			شبكة الإعلام العراقي
تتلقى منحة من الخزينة العامة			أمانة بغداد
95	64	159	المجموع

المصدر: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، محمد هاشم الحلو.

ثانياً: تأثير شركات القطاع العام على الموازنة العامة

تُعد الشركات العامة من الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي، نظراً لطبيعة النظام الاقتصادي الذي يتسم بسيطرة الدولة على عدد كبير من الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وتمثل إيرادات هذه الشركات أحد المكونات الرئيسية للإيرادات غير الضريبية في الموازنة العامة، مما يمنحها دوراً فعالاً في التأثير على آليات توزيع الدخل القومي. وتتمثل هذه العلاقة في قدرة الدولة، عبر ما تحققه تلك الشركات من فائض اقتصادي، على توجيه الموارد نحو الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، بما يسهم في تقليص الفجوة بين الطبقات وتحقيق قدر من العدالة في توزيع الثروات.

وفي السياق العراقي، تُسهم الإيرادات المتأتية من الشركات العامة – ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية كالصناعات النفطية والكهربائية – في تمويل الإنفاق العام على الخدمات الأساسية والبنى التحتية، والتي يستفيد منها بصورة أكبر ذوو الدخل المحدود، ما ينعكس إيجاباً على عملية إعادة توزيع الدخل. كما تُوفر هذه الشركات فرصاً للتوظيف المباشر وغير المباشر، وتدعم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، مما يُحسن من مستويات المعيشة ويحدّ من معدلات الفقر والبطالة. غير أن ضعف كفاءة هذه الشركات، وارتفاع معدلات الهدر والفساد الإداري والمالي في العديد منها، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في تقليص مساهمتها الفعلية في الإيرادات العامة، وزيادة العبء المالي على الدولة، مما يؤثر سلباً في برامج التنمية وإعادة التوزيع. ومن ثم، فإن تعظيم دور الشركات العامة في توزيع الدخل القومي يتطلب إصلاحاً شاملاً في بنية هذه الشركات، وتحديثاً لآليات إدارتها، بما يضمن



تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آنٍ واحد، إذ إن مساهمة أرباح الشركات القطاع العام في إجمالي الإيرادات العامة لم تتجاوز (2%) في أفضل الأحوال، بينما ما تحصل عليه هذه الشركات من النفقات العامة هذه النسبة. نلاحظ من الجدول أدناه أن ما بين عامي (2010-2013)، زيادة نسبية في أرباح القطاع العام بلغت حوالي (2.2-5.9) ، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط والإيرادات مرتفعة نسبياً، وبذلك تم توجيه جزء من الإيرادات إلى رواتب الموظفين، وبسبب ضعف في المشاريع البنية التحتية.

جدول (4) نسبة أرباح القطاع العام إلى المنح والإعانات للمدة (2003-2023) مليون دينار

السنة	حصة الموازنة من أرباح القطاع العام (1)	المنح والإعانات (2)	نسبة أرباح القطاع العام إلى المنح والإعانات (1\2)
2010	597940	10114200	5.9
2011	170271	6304620	2.7
2012	116597	1624388	7.1
2013	110678	4900000	2.2
2014	254130	6305220	4.0
2015	104530	1098073	9.5
2016	669140	5900000	11.3
2017	788224	9380900	8.4
2018	804500	6514056	12.3
2019	594500	6857588	8.6
2020	177190	1129450	15.6
2021	151390	22380630	5.1
2022	641400	24048080	2.6
2023	170320	2036980	8.3

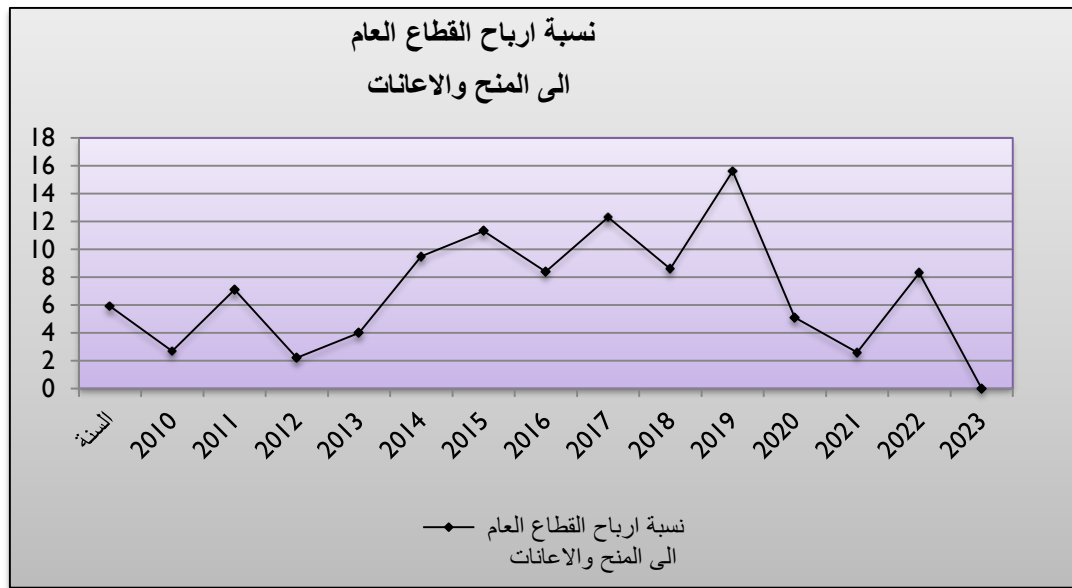
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء
النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة .

أما ما بين عامي (2014-2017)، أذ بلغت إيرادات القطاع العام حوالي (4.0-8.4) هناك تراجع كبير في الإيرادات وذلك بسبب احتلال داعش وانخفاض أسعار النفط، وتدهور في الأبنية التحتية للمنشآت العامة. أما ما بين عامي (2018-2020)، ارتفعت إيرادات قطاع العام حوالي (15.6-12.3) ، تعاف نسبي وارتفاع في أسعار النفط ، ونمو في الإيرادات المنشآت وزيادة في التوظيف الحكومي ودعم الطبقات الفقيرة نسبياً.



أما ما بين عامي (2021-2023)، إذ بلغت إيرادات القطاع العام حوالي (5.1-8.3)، ونلاحظ من خلال الدول (17) تطور الحصة الموزنة أرباح القطاع العام من (2010-2023)، وعدم توفر البيانات من لسنوات (2003-2009).

شكل (4) نسبة أرباح القطاع العام الى المنح والإعانات للمدة (2003-2023) مليون دينار



المصدر: تم عمل الشكل بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

المطلب الرابع:- أثر مؤشر جيني على توزيع الدخل في العراق

مؤشر جيني يتراوح بين (0-100) وكلما اقترب من ((0 دل على المساواة، وكلما اقترب من (100) دل على التفاوت كبير. والعراق يقع ضمن الفئة المتوسطة، لم يحصل تغير كبير بين (2023-2006)م، لكن هناك اتجاه خفيف نحو التفاوت بعد (2012).

- أعلى (20%) من السكان يحتفظون بثقل مالي واضح، يحصلون (39%) من الدخل.
- أدنى (20%) تحسن بشكل نسبي من خلال برامج الرعاية. أما بيانات أربيل (2018) تشير الى التفاوت أقل من المتوسط الوطني.



جدول (5) توزيع الدخل في العراق حسب الشرائح السكانية

السنة	مؤشر جيني	حصة أدنى 10%	حصة أدنى 20%	حصة الشريحة الثانية (20-40%)	حصة الشريحة الثالثة (40-60%)	حصة الشريحة الرابعة (60-80%)	أعلى 10%	أعلى 20%
2006	29.4	3.8%	9.3%	13.1%	17.1%	22.1%	38.4%	23.6%
2012	29.5	3.7%	8.8%	13.1%	17.1%	22.5%	38.5%	23.7%
2018	(27.5) فقط اربيل	---	---	---	---	---	---	---
2023	29.8	---	(~8.5%) تقديري	---	---	---	~39%	~24%

مصدر البيانات: 1- (2006,2012) الجهاز المركزي للإحصاء.

2-(2018) دراسة أكاديمية جامعة صلاح الدين.

3- (2023) البنك الدولي (World Bank, GINI 2023).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: - الاستنتاجات

1. كان أثر الإيرادات العامة في العراق على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل نسبي ، وساهم في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.
2. الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية جعل الإيرادات العامة مستقرة نسبياً، مما ساعد على دعم برامج توزيع الدخل ومكافحة الفقر بشكل مستدام.
3. ضعف دور الضرائب كمصدر إيراد مستقر قلل من فعالية السياسات المالية في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.
4. غياب التنوع في مصادر الإيرادات العامة أدى إلى قلة المرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو تمويل المشاريع الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود.



5. رغم عدم استخدام نموذج كمي، إلا أن التحليل النظري والوصفي أظهر أن الإيرادات العامة تُحدث تأثيراً إلى حد ما في تحسين التوزيع العادل للدخل أو في الحد من الفقر.
6. غياب سياسة ضريبية عادلة وواضحة ساهم في بقاء الفروقات الاقتصادية إلى حد ما بين الأفراد دون معالجة فعالة من قبل الدولة.

ثانياً: - التوصيات

1. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة بعيداً عن النفط من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية.
2. إصلاح النظام الضريبي بما يضمن تصاعدياً الضريبة وعدالتها.
3. توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات التي تدعم الفئات الهشة وتحفز النمو الاقتصادي الشامل.
4. تبني خطط مالية طويلة الأمد تستند إلى مبدأ العدالة التوزيعية وتعزيز الشفافية المالية.

المصادر

- 1- الهاللي، محمد. (2002). المحاسبة الحكومية. مطبعة دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 2- فرج، عبد العزيز. (1982). سياسة توزيع الدخل في الدول النامية. مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، (1)، 147.
- 3- جيرالد، روبرت بالدوين. (1964). التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها، سياستها (ترجمة يوسف الصايغ). مكتبة لبنان.
- 4- حسين، عمر. (1979). موسوعة المصطلحات الاقتصادية. دار الشروق.
- 5- Bekheet, H. N. (2021). The Role of Fiscal Policies In Financing Human Development In Iraq. *Akkad Journal Of Multidisciplinary Studies*, 1(1), 1-17.
- 6- المحجوب، رفعت. (1973). الاقتصاد السياسي. دار النهضة العربية.
- 7- خميرة، بشير. (2016). دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- 8- الوندائي، نشأت مجيد حسن. (2000). العلاقة بين نشاط القطاع الخاص ونمط توزيع الدخل في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق للفترة 1971-1979 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 9- البراوي، راشد. (1971). الموسوعة الاقتصادية (الطبعة الأولى). دار النهضة العربية.
- 10- حسين، شيماء فالح. (1999). تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع إشارة خاصة للعراق للفترة 1988-1998 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 11- الذبحاوي، فرحان محمد. (2010). البطالة في الاقتصاد العراقي: الفعلية والمعالجات المقترحة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (16)، 43.
- 12- الذبحاوي، فرحان محمد. (2017). اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (14)، 131.